التحولات السوسيو سياسية في المجتمع الجزائري (1979/1988)

دراسة سوسيو تحليلية للنسق القيمي على ضوء نظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر

Sociopolitical transformations in Algerian society (1979/1988)

A socio-analyticalstudy of the value system in the light of Max Weber' social action theory

الطالب: محمد دوح

جامعة الجزائر 2، mohamed.douh@univ-alger2.dz

د أحمد رميتة، جامعة الجزائر 2 Ah_remita@yahoo.fr2

تاريخ الاستلام 2022/10/01 تاريخ القبول 2022/12/23

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قراءة في النسق القيمي للتحولات السوسيو سياسية (اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا) التي عرفها المجتمع الجزائري في فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1988/1979) على ضوء نظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر، وهو ما قد يساعدنا في رسم صورة استشرافية للفعل الاجتماعي مستقبلا في شتى المواقف الاجتماعية ، حيث تعتبر دراسة التحولات من بين أهم الدراسات الاجتماعية التي اهتم بها علماء الاجتماع نظرا لدورها في إبراز التغيرات التي تطرأ على البنى والأنساق الاجتماعية وما يترتب عنها من تغير في القيم الاجتماعية بوصفها أداة محددة ومفسرة للفعل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي ، التحولات السوسيو سياسية ، النسق السياسي، النسق الاجتماعي الثقافي، النسق الاقتصادي.

Abstract

This study aims to read into the value system of the socio-political transformations (socially, politically and economically) that the Algerian society knew during the period of the late President Chadli Bendjedid's rule (1979/1988) in the light of Max Weber's social action theory, which may help us in drawing a forward-looking picture of the action. The study of transformations is among the most important social studies that sociologists have taken care of due to its role in highlighting the

changes that occur in social structures and systems and the resulting change in social values as a specific and explanatory tool for social action.

Keywords: *social change, socio-political transformations, political pattern, socio-cultural pattern, economic pattern*

مقدمة

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم موضوعات علم الاجتماع الحديث ، حيث يقترن بالتغيرات والتحولات البنيوية التي تحدث في كل المجتمعات ، فالتغير هو سنة الحياة وقانون طبيعي واجتماعي يتحكم في جميع أوجه وعناصر الحياة المادية والمعنوية حسب الزمان والمكان.

ويؤكد ابن خلدون أن التغير سمة ثابتة من سنن العمران البشري ولازمة أساسية من لوازمه ولا يحصل تطور الأفراد والمجتمعات والدول إلا بها، وفي سياق هذه الظاهرة يكتسب المجتمع قيم ومعايير اجتماعية جديدة وقد يتخلى عن أخرى قديمة تتجلى من خلال أفعاله اليومية اجتماعيا من خلال طريقة كلامه وملبسه ومعاملاته مع الآخرين وسياسيا من خلال تعاطيه مع الفاعلين في الحقل السياسي ورؤيته لمسألة المشاركة السياسية ، وهو ما دفعنا في هذه الدراسة إلى عرض ...وتحليل ....التحولات السوسيو سياسية في المجتمع الجزائري في فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1988/1979) منطلقين من الإشكالية التالية:

ما هي التحولات السوسيو سياسية التي حصلت في المجتمع الجزائري في فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1988/1979) ؟

وتستمد هذه الدراسة أهميتها كونها موضوعا مستجدا في الدراسات الاجتماعية وهو قراءة في النسق القيمي على ضوء نظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر اجتماعيا من خلال طرق الاتصال وطريقة الكلام والملبس والمعاملات مع الآخرين وسياسيا من خلال التعاطي مع الفاعلين في الحقل السياسي ورؤيته لمسألة المشاركة السياسية واقتصاديا من خلال المستوى المعيشي ومستوى الرفاه حيث نهدف من خلال هذه القراءة إلى إرساء آليات لقراءات استشرافية قد تتيح لنا التنبؤ بطبيعة الفعل الاجتماعي في مواقف اجتماعية مختلفة في المجتمع الجزائري.

التحولات السوسيو سياسية في المجتمع الجزائري

هي مجموع التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري في الفترة المذكورة آنفا في البناء الاجتماعي وفي النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما صاحبها من تغير في النسق القيمي للمجتمع ما أدى إلى إعادة إنتاج الفعل الاجتماعي.

النسق السياسي: هو النظام السياسي الذي كان سائدا في المجتمع الجزائري في فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد من وكل تفاصيل الحياة السياسية (المشاركة السياسية بكل أوجهها، الحياة الحزبية، التشريع) وهذا لكونه يتضمن عملية الضبط الاجتماعي ، لأن تحقيق الضبط هو وظيفة هذا النسق وتتحدد بموجبه علاقات أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، إذ توضع الحقوق والواجبات اتجاه السلطة فضلا عن وظيفته في الدفاع عن أفراد المجتمع وحقوقهم وملكيتهم ضد المعتدين سواء أكان من أبناء مجتمعهم أم من أبناء المجتمعات الأخرى.

النسق الاقتصادي: هو السياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد ويضم كل التدابير المنظمة التي يتم بموجبها عمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من قبل المجتمع ضمن إطار اجتماعي محدد.

النسق الاجتماعي الثقافي: هو كل الوحدات الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي والمعرفة والمعتقدات والقيم والأخلاق و القانون والعادات التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري التي شهدها المجتمع الجزائري خلال فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد والتي تؤدي وظيفة ضمن شبكة معقدة يهدف أطرافها إلى تحقيق التكافل والاستقرار في المجتمع.

1-مفهوم التغير الاجتماعي

1-1 لغة

تدل كلمة (تغير) في اللغة العربية على معنى التحول والتبدل ، فتغير الشيئ هو تحول وتبدل هذا الشيئ بغيره ، كما أنها تعني الأشياء واختلافها. **1**

والتغير في اللغة يقال (تغير) الشيئ (عن حاله): أي تحول وغيره ، جعل غير ما كان أي حركه وبدله ، التغير: التحول والتبدل. **2**

والتغير يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة ، أو اختلاف الشيئ عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن. **3**

وقد ورد مفهوم التغير الاجتماعي في القرآن الكريم في قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم." صدق الله العظيم الآية 11 من سورة الرعد ، حيث أخبر المولى عز وجل أنه لا يغير ما بقوم حتى يقع منهم التغيير ، إما منهم أو من الناظر لهم أو ممن هو منهم بسبب ، كما غير الله بالمنهزمين يوم أحد بسبب تغيير الرماة بأنفسهم. **4**

1-2 إصطلاحا

إن اصطلاح **change** يعني انتقال أي شيئ أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى ، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيئ أو ظاهرة.

ويقصد باصطلاح **social** الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين ، أما مصطلح التغير الاجتماعي **changement social** فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة التي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.**5**

والتغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية ،سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة ، ولما كانت النظم في المجتمع مرتبطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة. **6**

والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع خصوصا في الدراسة الديناميكية ، يعتبر سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر ، لدرجة أصبح التغير لازما لبقاء الجنس البشري وتفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتحقق لنا باستمرار أنماطا وقيما اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد بأن حياتهم متحركة ومتجددة ، وأنها في حركتهم تتطلب منهم الحركة الدائبة والمسايرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم. **7**

2- الفرق بين التغير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي

التغير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال ، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحا ، والتغيير ممارسة قام بها الإنسان في مختلف الميادين منذ القديم في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغيرها.

فلهذين الفكرتين أو الاصطلاحين (**التغير والتغيير**) فرق كبير بينهما وإن كانا مرتهنين لأصل لغوي واحد ، ولكن هذا الاختلاف اختلاف في الجهة والتعلق والآلية وليس في المادة ، لأن المادة واحدة وهي الأصل اللغوي الواحد وإذا كان التغير آلية مجتمعية تلقائية والتغيير فاعلية بشرية إرادية ، وإذا كان علم التغير حديثا فإن علم التغيير مازال غضا ربما لم تكتمل ولادته بعد ومجالات تطبيقه خصبة والآفاق أمامه مفتوحة والإمكانيات المتاحة أمامه هائلة. **8**

جرت العادة على خص اصطلاح "**التغير**" بمضاف واحد محدد هو المجتمع فكان الاصطلاح المركب الناشئ "**التغير الاجتماعي**" هو الاصطلاح الأكثر ذيوعا واستخداما على حساب أنماط التغير الأخرى في مختلف المجالات والميادين القيمية والطبيعية... ليعني فقط بالتغير في عالم الإنسان الذي تجوز

تسميته بالتغير القيمي ونعني به التغير الذي يطال القيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية ولأخلاقية والنفسية والجمالية والدينية. **9**

وكذلك شأن" **التغيير**" أيضا ، فهو غالبا ما يستخدم في المجال الاجتماعي دون غيره من المجالات ،وربما للأغراض ذاتها فضلا عن أن التغيير من حال إلى حال لا يعني بالضرورة أن الحال المغير أسوأ من المغير إليه ، ولا أن المغير له أفضل من المغير فيما التغيير في الميادين الأخرى يفترض دائما السعي في الانتقال إلى حال أفضل أو تصويب خلل ، ولذلك حمل التغيير في المجالات الأخرى أسماء واضحة الدلالة والقصد باتجاه الأفضل فكان: التوجيه التربوي ، الإرشاد النفسي ، التحديث الاقتصادي التوعية الجمالية. **10**

فـ "**التغيير**" لا يبتعد عن "**التغير**" في شيئ إلا في جهة المعنى ، فإذا كان "**التغير**" آلية شعورية جمعية يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما يتعرض له من تهديد أو خطر يمس بنيته الاجتماعية أو الأخلاقية أو القيمية أو غير ذلك كلها أو بعضها فإن "**التغيير**" هو الفاعلية الرامية إلى إحداث تغير محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر. **11**

3- مصطلحات التغير الاجتماعي

3-1-التقدم الاجتماعي: يشير إلى الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه الاجتماعي ، وقد جاء ذلك واضحا في كتابات (أوغيس كونتAugust Conte) و(كوندرسيهCondercet) و(تيرجوTurgot) وغيرهم والذي يعني حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع ، أي اتجاه ضد الركود والاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع. **12**

وبحسب عالم الاجتماع الأمريكي (روبيرت نسبت) فإن للتقدم عدة خصائص منها:

1- وجود فكرة الزمن الذي لا يقبل الرجوع لأنه سائر من الماضي عبر الحاضر متجها نحو المستقبل بشكل مستقيم ومتضمن الاستمرارية.
2- وجود فكرة موجهة أو ذات اتجاه معين لا يتضمن التكرار والإعادة.
3- فكرة الصيرورة التراكمية التي تتقدم خطوة خطوة بشكل تدريجي ومتسلسل أو بأسلوب ثوري يقفز قفزات نوعية.

وجود فكرة التحسين المسبق يحصل في كل مرحلة من مراحل التقدم ، وكل مرحلة تكون أفضل من السابقة حتى يصل إلى مرحلتها الأخيرة المليئة بالرفاهية والحرية والعدالة والمساواة. **13**

والتقدم قانون إنساني ، بمعنى أنه لا يوجد إلا في المجتمع الإنساني ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم أي يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى. **14**

ويأخذ التقدم التدرج الجزئي الذي يذهب إلى حالات أفضل وأحسن كالتقدم العلمي والاختراعات والنظريات وكل ما كان ذا منفعة للبشرية والذي تراكم بشكل بطيئ عبر الزمن ، إلا أن هناك من يرى أن التقدم المفاجئ الذي يؤدي إلى انفجار كبير يؤدي إلى تغير المجتمع بالكامل مثل التورة العلمية أو الثورة الشاملة. **15**

3-2- التطور الاجتماعي: يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا ، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا. لقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية خاصة علماء الأحياء كما تأثرت أكثر بنظرية (داروين Darwin) عن تطور الكائنات الحية. ولذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثر، ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره بل أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية. فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات. **16**

وقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع (داروين Darwin) كتابه المعروف (أصل الأنواع Origin Of Speaches) عام 1859 مبينا فيه نظريته التطورية البيولوجية الحية.

وقد استعمل (هربرت سبنسر H Spencer 1820-1903) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي ، وقد بين في كتابه (أصول الاجتماع Principales Of Sociology) المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي ، حيث عرف التطور بأنه:"إنحدار سلالي معدل على نحو معين.**17**

أما المفكر (جوردن تشايلدGorden Child) فقد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحا أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأ منها ، بل عن طريق التراث الذي يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه ، فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمدا كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها بواسطة الإدارة الواعية والمدروسة لمواضيعها ومنفذيها من البشر وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الموروثة ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط. **18**

3-3- التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي. **19** كما تعني التنمية التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها والوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم. **20**

وحتى نستطيع فهم التنمية الاجتماعية ، لا بد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو فالنمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن الحي وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيرا كميا وكيفيا كما يطبق على المجتمعات والأفراد ، والنمو الاجتماعي هو عمليات التغير الذي يلحق بالبناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي...أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة من الزمن. فمثلا الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان هو من النمو أما التنمية فتحصل غي التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة زمنية ممتدة من الزمن. **21**

3-4-التحديث: يتضمن مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ، والتحديث عملية تمايز بنائي ، أي هي نتائج لتميزات بنائية أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة فضلا عن أن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية: الزراعة ، الصناعة التكنولوجيا والحراك الاجتماعي السكاني. كما أن التحديث عملية تغير اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا. **22**

ويربط بعض العلماء مفهوم التحديث بمفهوم التغريب WesteRnization والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الأنساق التي تولدت في غرب أوروبا ، وهذه الأنساق متضمنة في نظرية التحديث وتفصح عن نفسها بوضوح من خلال المؤشرات التي استخدمت لقياس مستويات التحديث في بلدان بعينها من ناحية ، وفي الآراء المرحلية المرتبطة "بالحياة" الجديدة التي صدرت من كتاب الغرب من ناحية أخرى. **23**

4-عوامل التغير الاجتماعي: لماذا يحدث التغيير؟ سؤال يتردد في دراسات التغير الاجتماعي ، فالتغير لا يحدث دوم سبب يحركه وبدفعه إلى الأمام.

والواقع أن البحث في أسباب أو عوامل التغير الاجتماعي عملية معقدة تثير بعض المشكلات النظرية والمنهجية ، أو لها مشكلة التداخل بين هذه العوامل. وعلى سبيل المثال فإن الاتصال الثقافي يعتبر أحد العوامل الهامة في إحداث التغير ، ولكن هذا الاتصال يتم في كثير من الأحيان عن طريق أفراد يلعبون دورا داخل مجتمعاتهم ، كما يرتبط التغير في أحيان أخرى بأشكال من التجديد الداخلي ، وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في إحداث التغير. وهناك ثانيا مشكلات التعليل فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعي تصبح قضية التعليل محل نقاش . هل هذه العوامل تعتبر أسبابا أو عللا ؟ أو أنها مجرد عوامل مصاحبة أو مؤثرات؟...فإذا تحدثنا عن عوامل التغير فلا يمكن أن نجزم بأن أحدها أو جميعها تعد أسبابا لا غير دون أن نجري دراسات مستفيضة تمكننا من أن نقرر بقدر ضئيل من اليقين أيها أكثر تأثيرا وأيها أقل تأثيرا وهناك ثالثا مشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعي. إذ لا يوجد أدنى اتفاق بين المؤلفين والدارسين حول تصنيف هذه العوامل ، فبينما البعض في ثلاثة عوامل والبعض الآخر يجعلها في ثمانية ... ونحن إذ نفترض بأن كلا النوعين مرتبطان ، فإن التغير غالبا ما يحدث في ضوء تفاعل هذه العوامل مجتمعة. **24**

فالعقدة التي لم يوجد لها حل بعد عند (**روشي**) في مسألة عوامل وظروف التغير هي عجز علماء الاجتماع عن كشف التفسير السببي لتاريخ المجتمعات وذلك بطرح السؤال

هل يمكن الكشف عن العامل أو العوامل الأكثر ترجيحا وسيطرة في تاريخ المجتمعات. **25**

4-1- العوامل الخارجية

4-1-1 العوامل الطبيعية(البيئية): يعتبر المجتمع جزء من العالم المادي وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الفراد والمجتمعات.

لقد صور(كينيث بولدينجK.Boulding) في كتابه"العلوم الاجتماعية وآثارها في المجتمع" هذه العلاقات بقوله:"يتألف النظام الاجتماعي من جميع الكائنات البشرية ويلتصق هذا النظام الاجتماعي بسطح الأرض بحيث تصبح تسميته بالمحيط الاجتماعي وهكذا فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانا جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية ، وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها ، والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة دونها ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقلال ذاتي. **26**

لو رجعنا إلى المفكرين القدامى أمثال "هيرودوتس" و"مونتيسكيو" نجدهم يؤكدون على ما للمناخ من تأثير مباشر في سلوك الأفراد وعلى حياة المجتمع والتغير الاجتماعي ، فقد ذكر "مونتيسكيوMontesqueu " في كتابه "روح القوانين" أن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب فتضعف قوة

الرجال وشجاعتهم ، أما الجو البارد فيقوي الجسم وينشط العقل ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال شاقة وجريئة ، وبصورة موجزة وعامة بمكننا إجمال العوامل الطبيعية التي تؤثر في عملية التغير الاجتماعي في الآتي:

-أثر المناخ:الحرارة ، الرطوبة ، الرياح ، الأمطار.

-أثر الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من البحر ، الصحراء ،خط الاستواء.

-أثر وجود المصادر الطبيعية: الغابات، النفط ، المعادن، المياه، أثر نفاذ هذه العناصر.

-أثر الطاقة الكامنة في المادة: كالطاقة الشمسية والطاقة الذرية ، إلا أنه وبالرغم من الدور المهم الذي يلعبه العامل الطبيعي في عملية التغير الاجتماعي ، إلا أننا لا بد أن نحذر من الانزلاق في مستنقع الحتمية الجغرافية وذلك كما حدث لمفكري القرن التاسع عشر حيث وصل الأمر ببعضهم حد الربط بين درجة الحرارة وقيام الثورة الفرنسية. **27**

2-1-4 العوامل الديموغرافية:يقصد بالعوامل الديموغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموغرافية الأخرى ، والملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر ، فقد تزايد حجم السكان في المدة من عام 1850 إلى 1950 من 1200 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة ، وأن حجم السكان قد تضاعف تقريبا خلال مئة سنة ، كما تزايد كم عام 1950 إلى 1980 من 2500 مليون نسمة إلى 500 مليون نسمة ، أي تضاعف تقريبا خلال ثلاثين عاما. **28**

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنيع ، فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية . ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية في حد ذاتها بل يرجع أيضا إلى التقدم في المستويات الصحية ، الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفيات. لقد أمكن التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة ، بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة وإن لم تكن قد ارتفعت في بعض البلدان. **29**... وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره وسيلة من الوسائل الهامة في إحداث التغير الاجتماعي وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفر القوى العاملة المولدة للثورة ، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظرالنابعة من نظرية **مالتوس** والتي ترى أن الانفجار السكاني نذير خطر ، وإن لم تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو حجم الإنتاج أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان ،

وبهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصرا مدمرا للتقدم وباعثا لأشكال من التغير الاجتماعي غير المرغوب فيه. **30**

إن الوقائع تؤكد أن الزيادة السكانية خاصة في دول العالم الثالث تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة ، فهي ترهق الاقتصاد وتسهم في التقليل من نصيب الفرد من الدخل القومي ، وتؤدي إلى اكتظاظ المدن بسكان عاطلين عن العمل وينقلنا ذلك مباشرة إلى الإشارة لدور الهجرة كمتغير ديموغرافي في التغير الاجتماعي ، فالتحركات السكانية سواء كانت قسرية أو عفوية أو مقصودة تحدث تغيرات هائلة في الأماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والإيجابية ... ولكن دراسات الهجرة أكدت أن نزوح السكان من مجتمع معين يفضي إلى خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائم ن وأن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى. **31**

4-1-3 العوامل الثقافية: تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات ، فالمجتمعات التي تقع عند مفترق الطرق كانت ومازالت دائما مركزا للتغير حيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار ، فإن هذه المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات هي أكثر عرضة للتغير السريع.

4-1-4- العوامل الاقتصادية:يقصد بالعوامل الاقتصادية ، شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع ، وتلعب تلك العوامل دورا هاما في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات ، فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي.

ويحدث التصنيع في الواقع تغيرا هائلا ليس فقط في الثروة والدخل القومي وإنما أيضا في عقلية الإنسان من حيث قيمة الوقت والثقة بالنفس. **32**

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير ، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغير والمرتبة عليه بقيمة العوامل ، وهكذا عكس ما نادت به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية.

4-1-5- عوامل التحديث: يشير هذا المفهوم إلى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع وان التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية

والإيديولوجية. 33وبالتالي فإنه كمطلب سابق للتحديث يجب أن يمون هناك اتصال عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة .

والملاحظ في العصر الحديث أن قادة الدول النامية يقدمون الخطط والسياسات من أجل تغيير مجتمعاتهم في حركة تتجه نحو المجتمعات الحديثة ، ولا يعتبر التصنيع دائما هو العامل الحاسم في عملية التحديث إذ أن كثيرا من الدول الإفريقية والآسيوية بدأت عملية التحديث عندها ببناء الدولة وتنمية أنساقها السياسية الحديثة ، إلا أنه لا يكفي الحديث عن التحديث باعتباره العملية التي من خلالها يبحث المجتمع عن الاستقرار السياسي وإنما نجد من الضروري طرح تساؤلات تتعلق بطبيعة التحديث الأكثر ملائمة للمجتمع ، هذا إلى جانب أننا نرفض ذلك النمط المشوه من التحديث الذي يفصل المجتمع عن جذوره وتراثه تحت حجة أنها تكوينات تنتمي إلى البناء التقليدي ومن ثم فالتحديث الحقيقي ينبغي أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور وهذا التراث حتى لا ينطلق المجتمع بلا هوية ومن ثم يسقط في إطار التبعية. 34

ويلعب التحديث دورا هاما في عملية التنمية التي تستلزم تشعبا وتعقيدا مستمرا في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع والتي تتطلب بدورها تغيرات في التزامات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية ، فالتنمية والتحديث يسيران قدما منذ أكثر من قرن في أجزاء كثيرة من العالم وبهذا يتضح لنا أن التحديث هو أحد عوامل التغير الاجتماعي الهامة ، إذ بواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث هذا ويرتبط بالتحديث أشكال عديدة كالتحديث الزراعي والتحديث الصناعي والتحديث الاجتماعي ، وبالتالي يتطلب ذلك تبني قيم جديدة لم تكن موجودة سابقا إلا أن ذلك لا يجعلنا ننسى أن لكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تختلف عن النموذج الغربي للتحديث. 35

إن سنة التحول تخضع لمجموعة من المؤثرات في حياة المجتمع تدفعه إلى البحث عن البدائل اللازمة في تجاوز الأوضاع الصعبة أو الطموح إلى وضع أحسن يستطيع من خلاله تلبية حاجاته ، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف تحولات وتغيرات كبيرة مست البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كان لها الأثر الكبير في تحديد وتوجيه سلوكات وأفعال أفراده وما صاحبها من تغير في الأدوار والمكانات الاجتماعية على كل المستويات بعد أن تخلص من قبضة الاستعمار الفرنسي الذي مارس كل أشكال السيطرة والهيمنة والإذلال على الشعب الجزائري ، وفي هذا السياق يقول عبد القادر جغلول :"لم يعرف التاريخ الحديث مأساة استعمارية كمأساة الجزائر ، كما أن الإنسان الحديث لم

يواجه أزمة إنسانية تهزه في الأعماق وتتحداه كأزمة الجزائر خاصة أن الاستعمار الفرنسي لم يكتفي باحتلال الجزائر وسلب ثرواتها."

في سنة 1978 توفي الرئيس هواري بومدين نتيجة المرض عن عمر ناهز الخمسين سنة بعد ثلاثة عشر سنة من حكم الجزائر ، وبتوصية من الجيش سمت جبهة التحرير الجزائري الشاذلي بن جديد خلفا لبومدين وتم انتخابه كرئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في السابع من فبراير سنة.1979.**36**

النسق الاجتماعي الثقافي: سرعان ما اصطدم الرئيس الجديد باندلاع "الربيع الأمازيغي " ، ففي أفريل سنة 1980 هز الربيع البربري بشدة الصرح المؤسساتي الأيديولوجي الجزائري وطرح للمرة الأولى مسألة التنوع السكاني والتعريف الثقافي في الجزائر ، حدث هذا على خلفية منع الحكومة إلقاء محاضرة بجامعة تيزي وزو للكاتب مولود معمري حول استخدام اللغة البربرية ، حيث استولى أساتذة وطلبة على الجامعة احتجاجا على ذلك ، وأوضح إثنان من منشطي هذا الربيع أن التيارات الأيديولوجية وبخاصة التيار العربي الإسلامي يحتكر منذ الاستقلال الحياة الثقافية والفكرية باستخدام الرقابة والاستبداد. **37**ويعتبر هذا الحدث بحسب **ماكس فيبر** فعل اجتماعي تمثل في تجمع حشد كبير من الأشخاص في فضاء معين يحمل في طياته دلالات ومعاني تمثلت في رفض سياسة القمع والغلق والإقصاء التي انتهجها النظام السياسي حيث يقول:" إن الفعل الاجتماعي هو أحد أنواع الفعل الإنساني له خصوصية تميزه عن غيره من الأفعال ... ويأخذ صفة الفعل الاجتماعي إذا تعلق معناه المقصود من قبل فاعله أو فاعليه بسلوك الآخرين الذين يوجهون حدوثه ، إذا فالفعل الاجتماعي هو الذي يتوجه بسلوك الغير ويرتبط بمعنى مشترك معه ، فالمعنى الذي يفكر فيه الفرد ويقصده هو الذي يجعل الفعل الذي يقوم به اجتماعيا". 37وهذه الأحداث ليست الأولى في الجزائر المستقلة ، فقد سبقتها إرهاصات قوية في فترة حكم الرئيس هواري بومدين تشير إلى حالة التشنج الاجتماعي الذي كان سائدا في ذلك الوقت "حيث ارتفع عدد حركات الإضراب من 521 إضرابا في عام 1977 و72940 مشاركا في الإضراب حتى صار 768 إضرابا شارك فيها 117254 عاملا... بالإضافة إلى الاضرابات شهد سلوك العمال اليومي في العمل(إيقاع الاسترخاء ، إهمال ، غياب) مما يدل على أن العلاقة الأجرية لم يتم تطبيعها بعد. **38**كما عرفت مدن جزائرية أخرى حركات مماثلة في وهران 1982 والجزائر العاصمة 1985 وسطيف وقسنطينة 1986 وغيرها من الحركات الاحتجاجية التي شكلت سلسلة من الحراك الاحتجاجي الذي تحول إلى سمة مميزة للمجتمع الجزائري ، وقد ارتبطت سيرورة الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري بتطور ظروفه السياسية والاقتصادية منذ مرحلة الاستقلال

بالتزامن مع محولات بناء دولة حديثة. **39**ومن أهم ما ميز الجانب الاجتماعي أيضا هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما أنه مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي يخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات ، ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية مقابل نموذج قيمي مثالي ، كما أن لظاهرة النزوح الريفي تجاه المدن طلبا للعمل وظهور الأحياء السكنية الجديدة الأثر الكبير في التحول القيمي حيث انتشرت الأسرة النووية كمكون اجتماعي وما تحمله من قيم اجتماعية تتفاعل مع قيم المكونات الأخرى لتنتج قيما اجتماعية جديدة تتجلى في سلوكياته اليومية يتبناها بصورة تدريجية ، وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل والآداء والفعالية والكفاءة. **40**فانتشرت بذلك الرشوة والمحسوبية والزبونية وروح الاتكال والمضاربة التي طالت مجالات حساسة مثل التوظيف ، الترقية ، التعيين في المناصب العليا في مختلف مؤسسات الدولة ، مما أكسبها صفة القيم الاجتماعية السلبية التي أعادت إنتاج الكثير من السلوكيات الاجتماعية بوسائل معينة لتحقيق غايات محددة ، وفي هذا الصدد يقول **ماكس فيبر**: "يقوم الشخص بفعل عقلاني غائي ، عندما يوجه فعله تحقيقا لغرض معين وبالاستعانة بوسيلة محددة وأملا في تحقيق نتائج جانبية بعينها ويقوم في ذلك بالموازاة بصورة عقلانية ما بين الوسيلة والغاية وكذلك بين الغايات والنتائج المصاحبة...وقد يتم الاختيار ما بين الغايات والنتائج المتنافسة والمتضاربة استنادا إلى أساس ذي توجه عقلاني قيمي ، عندئذ لا يكون الفعل عقلانيا قيميا إلا فيما يتعلق بوسائله فقط ، كما يمكن للقائم بالفعل دون توجه عقلاني قيمي امتثالا (لأوامر) (وطلبات) معينة أن يضع الغايات المتنافسة والمتضاربة باعتبارها احتياجات شخصية موجودة في تدرج حسب ضرورتها كما يراها هو بصورة واعية ثم يوجه فعله تبعا لها بحيث يتم إشباعها قدر الإمكان وفقا لهذا التتابع(مبدأ المنفعة الحديثة)". **41**هذه السلوكيات تستوجب منا التوقف عندها بكثير من التمعن والتمحيص كي نتمكن من معرفة معانيها ودلالاتها وتأثيرها في المجتمع وبالتالي رصد القيم الاجتماعية المنتجة لهذه السلوكيات ، ومن ثم القيام بخطوات عملية لمعالجتها بواسطة برامج مختلفة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي هذا الصدد أيضا يرى **ماكس فيبر** أن الإنسان كائن واع يتصرف عن وعي وهدف ، ولسلوكه معنى وقصد على عكس الأشياء التي يمكن إخضاعها للدراسة العلمية هنا يجب فهم العالم في ضوء أفعال الفرد وفهم مقاصدها وأهدافها ونواياها ودلالاتها...أي دراسة الفرد في علاقته بأعضاء الجماعة التي ينتسب إليها أو علاقاته مع المجتمع في كليته بالتوقف عند مختلف الدلالات

والمعاني والمقاصد والغايات والنوايا التي يعبر عنها هذا الفعل الإنساني والسلوكي في علاقته بأفعال الآخرين ضمن الكينونة المجتمعية نفسها...فالأفراد يؤثرون في المجتمع بأفعالهم الواعية الهادفة ، والمجتمع بدوره يؤثر في الأفراد.**42**فالعمل التطوعي مثلا بوصفه فعلا اجتماعيا يبدأ بعدد محدود من الأشخاص وفي حيز مكاني ضيق يمكنه أن يؤثر في أفراد المجتمع من خلال فهمهم لدلالاته ومعانيه ومقاصده ومخرجاته، وهو "فعل عقلاني يرتبط بقيمة ذلك الفعل الذي لا يهدف إلى تحقيق هدف خارجي معين بالنسبة للفرد بقدر ما يهدف إلى التمسك بقيمة معينة لها أهمية عظمى عند الفرد". **43**والمجتمع فأفراد المجتمع ومن خلال قيامهم بهذا العمل التطوعي يكونون قد اشبعوا حاجياتهم من عدة قيم مجتمعية إيجابية ، مثل قيمة النظافة ، التضامن ، التشجير ، التعاون ...الخ ،وبهذا تكون هذه المقاربة قد فتحت لنا المجال للغوص في استخلاص معاني ودلالات هذه السلوكيات ، ومن ثمة التعرف على القيم الفردية والاجتماعية التي يحملونها ويسعون إلى ممارستها في واقعهم الاجتماعي، وفي النسق الاجتماعي دائما عجزت المؤسسات الاجتماعية عن آداء دورها ووظيفتها بفعالية كالأسرة ومنظومتي التعليم والتكوين ، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة من اضطراب في وظائفها نظرا لعمق وسرعة التحولات الاجتماعية واستغلالها سياسيا من طرف النظام السياسي القائم ، كما اتسعت أيضا فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة نتيجة المضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية ما أدى إلى رفض هذا التفاوت اجتماعيا وهذا لأنه مرتبط بالشعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص التي تندرج تحت مسمى القهر الاجتماعي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قيام هذا التفاوت على أسس مرفوضة ثقافيا وقانونيا وعلى مستوى الخطاب السياسي الذي تميز بالشعبوية.

النسق الاقتصادي: يعتبر الخيار الاشتراكي في تسيير شؤون الدولة امتداد للمراحل التي سبقت فترة حكم الشاذلي بن جديد ، لكن محاولة بعض الأطراف إظهار الاشتراكية بغير صورتها الحقيقية أدى إلى اضطرابات ومشاكل في تسيير بعض المؤسسات كالتعاونيات التي كان الباعث على إنشائها حماية المستهلك من جهة وحماية المنتج من جهة أخرى والتقليل من عملية الاستراد التي تستنزف العملة الصعبة ، والغريب في الأمر أن المؤسسات الفلاحية التي أقامها النظام الحاكم كمعالم مجسدة لمفهوم السياسة الاشتراكية قد تحولت إلى عامل عرقلة...بل إلى عبئ ثقيل على السياسة المالية خاصة عندما حولها النظام إلى هياكل تجارية بقصد تحقيق الأرباح المقصودة منها ولو على حساب المنتج والمستهلك معا. **44**فبعد وفاة بومدين عام 1978 شهدت الجزائر توجها آخر ، فعلى المستوى التنموي والاقتصادي توقفت برامج التنمية الطموحة التي بدأها بومدين بحجة أن الجزائر استثمرت كثيرا في

جانب الصناعات الثقيلة التي اعتقد النظام الجديد أنها لم تحقق أهدافها والنتائج المتوقعة منها ، لذلك يجب التوجه إلى تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية وحجتهم في ذلك أن الوحدات الصناعية الكبيرة لم تحل المشاكل الاجتماعية (البطالة، ندرة المواد الاستهلاكية، ضعف الإنتاج الاضطرابات العمالية. **45**...حيث بدأت القيادة الجديدة بتطبيق سياسة تنموية تعتمد على الليبرالية وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى بحجة زيادة فعاليتها أكثر ، ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية التي كانت من مميزات الفترة السابقة. وتواصلت سياسة تقزيم الاقتصاد الوطني وشل مؤسساته عن طريق تنامي ظاهرة الاستراد وانتشار ظاهرة الاستهلاك الغير عقلاني بين جميع فئات المجتمع في المأكل والملبس وفي كل مناحي الحياة تحت مسمى (من أجل حياة أفضل) ، فأصبح التبذير قيمة اجتماعية سلبية منتشرة على نطاق واسع في المجتمع ، وفي هذا السياق يقول **ماكس فيبر**أن: "الفعل الاجتماعي لا يتجمع دفعة واحدة في الوعي ، بل أنه ينمو تبعا للظروف في مجموعات مجزأة وناقصة وبذلك يمكن القول أن هذه الممارسة تنتمي إلى منطق السوائل البركانية أو المجمعات. **46**ومن أهم خصائص فترة الرئيس الشاذلي بن جديد في هذا النسق أيضا هو تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمالية العالمية ، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات ، فاتخذ النظام سلسلة من الإجراءات أشهرها (برنامج مكافحة الندرة)... مما أدى إلى عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20٪ و 50٪ من طاقتها الفعلية ، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت 25٪ من القوى العاملة وتقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق منذ منتصف الثمانينيات. **47**فانتشرت البطالة والجريمة بشتى أنواعها على نطاق واسع خاصة في المدن الكبرى التي تشهد تجمعات سكنية كبيرة والتي عرفت أيضا حركات نزوح بشري كبير من الأرياف وهذا نظرا لغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في باقي مناطق الوطن.

النسق الإداري: حيث شهد عمليات توظيف عشوائية أدت إلى اكتظاظ بشري على وظيفة واحدة الأمر الذي أدى إلى إفراغ العمل من محتوياته المالية والاجتماعية والفلسفية أيضا ، مما خلف سلوكيات تمثلت في التوكل والتواكل الذي يعيش عليه هؤلاء الموظفون ما أدى إلى إفلاس جميع المؤسسات بشكل غير ملائم وغير مقبول وبالتالي عطل مسيرة التنمية تعطيلا أضر بالسياسة المالية بل وضع البلاد في عجز مالي خطير. **48**كما أدى أيضا إلى انخفاض ساعات العمل الفعلية ومعدلات الخدمة

العمومية إلى أدنى مستوياتها مما تسبب في تعطيل مصالح المواطنين اليومية فأصبحت بذلك البيروقراطية السلبية سمة مميزة في الإدارة الجزائرية وتزايد معه السخط والغضب الشعبي الذي ساهم في ظهور أحداث أكتوبر 1988. **النسق السياسي:** لقد شاع أن فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تميزت بتأثير القريب في الكثير من قرارته ، ونقصد بالمحيطين بالشاذلي بن جديد القريبين منه سواء كانوا من أقربائه مثل أصهاره الذين أشيع عن تأثيرهم الكبير آنذاك وكذلك أصدقائه إضافة إلى العاملين بمؤسسة الرئاسة ... دون أن ننسى التأثير الكبير لزوجته .وظهر هذا التأثير في الكثير من التعينات في أعلى مستويات المسؤوليات في الدولة ومنها على سبيل المثال لا الحصر تعيين سيد أحمد غزالي رئيسا للحكومة بعد إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 .**49**ويذهب البعض إلى أن التأثير الكبير والحقيقي على قرارات الرئيس الشاذلي بن جديد هم الفاعلون في مؤسسة الرئاسة وبخاصة العربي بالخير مدير ديوانه الذي كان يمثل مصالح وتأثيرات تكتل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ومنهم من يتهمه بأنه يمثل مصالح فرنسا بالجزائر أو ما يسمى بـــ : (حزب فرنسا) في الجزائر ، وعلى صعيد العلاقة بين مؤسسة الرئاسة وحزب جبهة التحرير الوطني في فترة رئاسة الشاذلي بن جديد ، فقد تميزت بضعف مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس بن جديد أمام قوة الحزب في التسع سنوات الأولى من رئاسته قبل أن يفقدها بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 حيث بدأ الرئيس في إضعاف دور المسؤول الدائم على الأمانة التنفيذية للحزب محمد الصالح يحياوي باتخاذ قرارات مستفزة ليحياوي بترقية الكثير من الضباط داخل مؤسسة الجيش دون استشارته أو إعلامه مما أثار غضبه.كما تميز النسق السياسي في هذه الفترة بخنق الحريات الفردية والعامة والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير ونفي الاختلاف والتمايز وتأكيد أحادية متعسفة ، إضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها ما أدى إلى توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكوم ... فسياسة الغلق التي انتهجها النظام السياسي القائم على الحزب الواحد واحتكاره للسلطة أدت إلى خلق وضع متشنج واتساع الفجوة بينه وبين القوى اجتماعية ذات التوجهات السياسية والعقائدية المغايرة التي منعت من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها.

وفي تشريحه للأزمة الجزائرية يقول عبد الحميد مهري في الفصل السادس (الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق) من كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمركز دراسات الوحدة العربية بأن "الأزمة الجزائرية وليدة مطلب للتغيير نابع من المجتمع ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري ، ومن رفض هذا التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين يدركون ضرورة التغيير أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير. **50**

خلاصة

إن التغير الاجتماعي هو كل تحول في النظم والانساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو في الوظيفة ، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.

من هنا جاءت دراستنا السوسيو تحليلية للنسق القيمي للتحولات السوسيو سياسية التي عرفها المجتمع الجزائري في الفترة(1988/1979) على ضوء نظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر ، حيث سلطنا الضوء على النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وأهم التحولات التي حدثت في كل نسق ، فحاولنا بذلك رصد أهم القيم الاجتماعية في سياق هذه التحولات مستدلين في ذلك بمقاربة ماكس فيبر للفعل الاجتماعي التي تعتبر مقاربة فردية تدرس سلوك الفرد داخل المجتمع في إطاره التواصلي والتفاعلي ، ويعني هذا أن الإنسان كائن واع يتصرف عن وعي وهدف ولسلوكه معنى وقصد ومن ثم يمكننا تأويل وتفسير هذه الأفعال ودراسة مسبباتها ، وعليه يمكننا اقتراح جملة من الموضوعات ذات الصلة التالية:

- دراسة تحليلية للقيم الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي.
- القيم الاجتماعية وعلاقتها بالحركات الاجتماعية.

الهوامش

1- فادية عمر الجولاني، 2014، التغير الاجتماعي(مخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير) مصر، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ص 16.

2- سيد محمد مرتضى الحسني الزيدي، 1965، تاج العروس في جواهر القاموس، ج13 الكويت، مطبعة الكويت، ص286.

3- محمد الدقس، 1987، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، الأردن، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 15.

4- سفيان بوعطيط، 2011، القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 116.

5- لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، د م، العدد 8، ص 407.

6- دلال محلس أستيتيه، 2008، التغير الاجتماعي والثقافي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص19.

7- موسى أبو حوسه، 1981، التغير الاجتماعي في الريف الأردني، مصر، جامعة الأسكندرية، ص 81.
8- عزت السيد أحمد، 2011، القيم بين التغير والتغيير الاجتماعي(المفاهيم والخصائص والآليات)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، ص 601.
9- نفس المرجع، ص-ص 606،607.
10- نفس المرجع، ص-ص 607،608.
11- نفس المرجع، ص 611.
12- لطيفة طبال، مرجع سبق ذكره، ص411.
13- نفس المرجع، ص 411.
14- محمد عمر الطنوبي، 1996، التغير الاجتماعي، مصر، منشأة المعارف بالآسكندرية حزي وشركائه، ص 52.
15- معن خليل العمر، 2004، التغير الاجتماعي، ط1، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 56.
16- محمد الجوهري، 2000، التغير الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الأسكندرية، ص 339.
17- دلال محلس أستيتيه، مرجع سبق ذكره، ص 36.
18- نفس المرجع، ص 37.
19- حسن سعفان، 1973، إتجاهات التنمية في العالم العربي، الجزائر، مطبعة التقدم، ص 225.
20- محمد الدسق، مرجع سبق ذكره، ص 35.
21- لطيفة طبال، مرجع سبق ذكره، ص-ص 417، 418.
22- أحمد الخشاب، 1971، التغير الاجتماعي، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،ص 6.
23- عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، 2002، علم الاجتماع والتنمية، مصر، دار المعرفة الجامعية الجامعة الأسكندرية، ص 33.
24- دلال محلس أستيتيه، مرجع سبق ذكره، ص-ص 45،46.
25- Guy Rocher. 1968. Itroduction A La Sociologie Géneral Le Changement Social. Monterial. Edition H M H. p 33.
26- صبحي محمد قنوص، 2001، دراسات في علم الاجتماع، ط1، قار يوني(فلسطين)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 239.
27- سفيان بوعطيط، مرجع سبق ذكره، ص 134.
28- محمد أحمد الزغبي، 1980، التغير الاجتماعي، بيروت، دار الطليعة، للطباعة والنشر، ص 80.
29- دلال محلس أستيتيه، مرجع سبق ذكره، ص 48.
30- علياء شكري وآخرون، 1992، دراسات في علم السكان، مصر، دار المعرفة الجامعية الأسكندرية، ص- 27،28.
31- دلال محلس أستيتيه، مرجع سبق ذكره، ص 49.
32- فتيحة أمرسيت، 2016/2015، الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي(دراسة سوسيو

حضرية بحي عين النعجة الجزائر العاصمة)، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص85.

33- جهينة سلطان سيف العبسي، 1979، التحديث في المجتمع المعاصر، الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ص 23.

34- دلال محلس أستيتيه، مرجع سبق ذكره، ص 53.

35- نفس المرجع، ص 54.

36- بنجامين ستورا، 2012، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، دمشق، منشورات الهيئة السورية للكتاب، ص 90.

37- نفس المرجع، ص-ص 92،93.

38- حسام الدين فياض، 2018، نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر(دراسة في علم الاجتماع التأويل، ط1، د ب ن، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، ص 14.

39- بنجامين ستورا، مرجع سبق ذكره، ص 75.

40- نور الدين بكيس، 2014/2013، الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور(قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011)، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله بوزريعة، الجزائر، ص 122.

41- العياشي عنصر، 1999، سوسيو لوجيا الزمة الراهنة في الجزائر في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 227.

42- ماكس فيبر، 2011، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ص 55.

43- حسام الدين فياض، مرجع سبق ذكره، ص-ص 17،19.

44- الشيخ سليمان بشنون، 2012، الأزمة الجزائرية –جذورها وأبعادها، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 180.

45- علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، 1999، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص-ص 208،209.

46- جاك هارمان، 2010، خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، ط1، الأردن، دار الميسرةللنشر والتوزيع والطباعة، ص 123.

47- العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص-ص 226،227.

48- الشيخ سليمان بشنون، مرجع سبق ذكره، ص 183.

49- رابح لونيسي، 2011، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ(تقييم أكاديمي لنصف قرن من

مسيرة الجزائر المستقلة)، الجزائر، دار المعرفة،ص258.

50- عبد الحميد مهري، 1999، الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 179.